

انعكاسات انهيار أسعار النفط على الموازنة العامة للجزائر (دراسة تحليلية للفترة 2005 - 2014)

د. حكيم بوجطو
جامعة المدية

الملخص:

لقد شهدت أسعار النفط انهيارات كبيرة خلال الفترة الأخيرة في الأسواق العالمية، حيث دقت معظم الدول ذات الاقتصاديات الريعية طبول البحث عن البدائل الممكنة الكفيلة بتخفيف الصدمة على موازنتها. تهدف الدراسة إلى التعرف على أهم الأسباب التي أدت إلى انهيار أسعار النفط في الفترة الأخيرة وتحديد المكانة الحقيقية للجباية النفطية ضمن الموازنة العامة في الجزائر، إضافة إلى انعكاسات هذا الانهيار على الموارد العامة في الجزائر من خلال دراسة تحليلية لسلوك كل من احتياطي الصرف وصندوق ضبط الإيرادات وتوضيح العلاقة بين الجباية النفطية الحقيقية الموجهة للموازنة العامة باعتبار تغطية العجز خلال الفترة 2005-2014. وتختتم الدراسة بنتائج تم التوصل إليها مع مختلف التوصيات التي نراها.

الكلمات المفتاحية: النفط، انهيار أسعار النفط، الموازنة العامة، الجباية النفطية.

Abstract:

Oil prices have experienced a big falls during the recent period in global markets, where most of the economic rentier countries started to search for possible alternatives to mitigate the shock on their public budget. The study aims to identify the most important reasons that led to oil prices crashes of in the recent period and determine the real status of the oil taxes in the general budget in Algeria, moreover we try to highlight the impact of this crash on public resources in Algeria through an analytical study of the behavior of each of the exchange reserve and the Revenue Regulation Fund as well as clarify The relationship between real oil taxes oriented toward public budget considering the deficit as cover during the period 2005-2014. The study has concluded results that had been reached along with various recommendations proposed.

Key words: oil, fall of oil prices, public budget, the oil taxes.

مقدمة:

شكلت انهيارات أسعار النفط التي تشهدها أسواق النفط في الفترة الأخيرة هاجسا كبيرا لمعظم الدول التي تعتمد على موارد قطاع المحروقات ومن بينها الجزائر، ورغم حث المتخصصين في هذا المجال بتنويع الاقتصاد والتحول عن الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد البديل، إلا أن الاقتصاد بقي يعتمد على هذا النوع من الموارد في ظل استمرار ارتفاع أسعار النفط خلال الفترة السابقة الذي فاق 100 دولار للبرميل الواحد وهو ما أعطى أرباحية كبيرة للجزائر خلال هذه الفترة والذي نتج عنه احتياطي مالي يقارب 200 مليار دولار. ولكن منذ

صانقة سنة 2014 تشهد انهيارات أسعار النفط حيث أشارت الأرقام في شهر نوفمبر 2014 إلى الانخفاض تحت عتبة 60 دولار، كما استمر ذلك خلال الفترة التي تلتها حيث انخفض خلال شهر جانفي وفيفري سنة 2015 تحت عتبة 50 دولار. حيث يعتبر هذا الانهيار لدى المحللين الاقتصاديين والماليين أزمة من الأزمات الكبيرة التي يصعب مواجهتها ولا بد من وضع الاستراتيجيات المالية والاقتصادية اللازمة لذلك ومن بينها تحديد هذه التوجهات ضمن السياسة المالية للفترة القادمة. ولعل التساؤل الهام الذي يطرح هو:

ما مدى تأثير استمرار انهيار أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر؟

للإجابة عن الإشكالية المطروحة سوف نتطرق إلى المحاور التالية:

أولا- أسباب انهيار أسعار النفط في الفترة الأخيرة.

ثانيا- مكانة الجباية النفطية ضمن مكونات الموازنة العامة خلال الفترة (2005-2014).

ثالثا- انعكاسات انهيار أسعار النفط في الفترة الأخيرة على الموازنة العامة في الجزائر.

أولا- أسباب انهيار أسعار النفط في الفترة الأخيرة:

يعتبر انخفاض أسعار النفط ليس مشكلة في حد ذاته، وإنما استمرار هذا الانخفاض مع عدم وجود أي بوادر للتحكم فيه على المستوى العالمي مع توقع المنشائمين إلى انخفاض الأسعار إلى حدود 40 دولار هو الذي سيؤدي إلى حلول كارثة مالية على مختلف الدول المصدرة للنفط والتي تعتمد على الاقتصاد الريعي. ويرجع هذا الانخفاض إلى عدة أسباب أهمها:

1- السبب الاقتصادي: والذي يتمثل في انخفاض كل من معدل النمو الاقتصادي والطلب العالمي على النفط، حيث يعتبر النمو الاقتصادي من أهم العوامل المؤثرة في تزايد أو انخفاض نمو الطلب العالمي على النفط¹. ويرجع انخفاض الطلب وثبات العرض إن لم نقل وفرة العرض لعدة أسباب أهمها²:

- وجود وفرة في العرض وتراجع الطلب بسبب تحول الولايات المتحدة الأمريكية إلى أكبر منتج للنفط منذ شهر أفريل 2014 بعدما كانت المملكة العربية السعودية الأولى عالميا بمقدار 9.7 مليون برميل يوميا حسب تقرير منظمة الأوبك. إلا أن المملكة العربية السعودية والتي تعتبر عضو ضمن منظمة الأوبك زادت من الكمية المنتجة وضختها في السوق خارج الحصص الرسمية بسعر أقل حيث بلغت حصتها الإجمالية حوالي 11.3 مليون برميل يوميا، وذلك محاولة للحفاظ على ريادةها في السوق النفطية ومواجهة الإمدادات الأمريكية عن طريق ضخ حصص إضافية من الغاز الصخري.

- انكماش الطلب بالنسبة للاقتصادات المتقدمة والناشئة وذلك بسبب تراجع الاستهلاك لدى الدول الأوروبية³ بسبب أزمة الديون السيادية الأوروبية التي حدثت منذ سنة 2010 والتي مازالت تداعياتها على مستوى منطقة الأورو متواصلة لحد سنة 2014، إضافة إلى تراجع

¹ -براهيم بلقطة، تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة (2000-

2009)، مجلة الباحث، العدد 12، سنة 2013.

² - OPEC, Monthly oil market report, Feature article: Review of developments in the world economy, 10 September 2014, pp: 26-44.

³ - لمزيد حول تراجع استهلاك النفط أنظر: ماجد إبراهيم عامر، الواقع والأفاق المستقبلية للطلب على النفط

الخام والغاز الطبيعي في الدول الصناعية والانعكاسات على الدول الأعضاء، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد الأربعون، العدد 149، 2014، ص ص 64-67.

معدل النمو في الاتحاد الأوروبي والذي مر بمرحلة التنكشف خلال الأزمة المالية سنة 2008، والذي لم يتجاوز بمختلف دولها معدل النمو عن 1% مثل في ألمانيا 0.3، في فرنسا 0.2... كما استقر معدل النمو الاقتصادي في الدول الصناعية عند 1.2% عام 2013¹.

- انخفاض الطلب من الدول الناشئة على غرار الصين وتركيا، الهند... وذلك بسبب تراجع معدل النمو في دول آسيا ومنها الصين التي تعتبر أكبر مستهلك للنفط، وأيضا التراجع في كل من الهند، اليابان... واعتماد سياسات مالية ساهمت في انخفاض الطلب مثل إلغاء دعم الطاقة في الهند.

- دخول معطيات جديدة فيما يتعلق بتوريد الغاز مثل قطر وروسيا من خلال اكتشافات جديدة، حيث أصبحت تستحوذ قطر على أكبر مصدر للغاز، وكذلك الشركات الروسية العملاقة الجديدة تحت تسمية "ساوث ستريم" و "نورث ستريم" والتي تعتمد على الأسواق الحرة على عكس ما ترتبط به بعض الدول الأخرى مثل الجزائر التي ترتبط بعقود متوسطة وطويلة الأجل وهذه العقود تتأثر بالتقلبات الحادثة في السوق العالمية.

2- زيادة الإنتاج في الولايات المتحدة الأمريكية وخاصة بعد اكتشاف الغاز الصخري.
3- تسبب أمريكا في هذا الانخفاض عن طريق الإستراتيجية المتبعة من طرفها في تكوين احتياطي والذي يتم خلال فترات الانخفاض والذي تتحكم به الشركات الأمريكية.

4- تراجع المخاطر الجيوسياسية² التي كانت متوقعة من عدم الاستقرار في الشرق الأوسط وخاصة في كل من العراق وليبيا، إلا أن توقعات هذه المخاطر على إمدادات النفط تراجعت حيث تصدر ليبيا حوالي 600000 برميل يوميا برغم الحرب و60% من القدرات الإنتاجية فقط. إضافة إلى أن توقعات انخفاض العرض نتيجة تأثيرات تنظيم داعش على العراق والتي لم تتحقق وبالتالي عدم انخفاض العرض ما أدى إلى انخفاض أسعار النفط.

5- الأسعار التجارية العالمية وخاصة بالنسبة للنفط الذي يسعر بالدولار والذي ارتفعت قيمته مؤخرا، حيث أدى إلى انخفاض الأسعار محليا في أمريكا وارتفاعها في الدول الأخرى والذي يؤدي إلى تراجع أسعار العملات الأخرى مقارنة بالدولار.

6- السلوك المثير للدهشة من طرف منظمة الأوبك التي لم تتخذ أي إجراء على عكس أنها قدمت تحفيزات لزيادة الإنتاج.

7- تحالف المملكة العربية السعودية وأمريكا لطى ذراع روسيا.

ثانيا- مكانة الجباية النفطية ضمن مكونات الموازنة العامة خلال الفترة (2005-2014)

1- تطور الموازنة العامة للجزائر خلال الفترة (2005-2014):

تعتبر النفقات العامة أحد أهم الأدوات لتنفيذ النشاطات المالية للدولة باختلاف توجهاتها وإيديولوجياتها، وتختلف أهميتها من دولة إلى أخرى حسب الظروف الاقتصادية والسياسية السائدة، حيث تختلف خصوصيات تسيرها في كل دولة من جهة، وفي تمويلها

¹ - منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، تقرير الأمين العام السنوي، 2013، ص ص 40-42.

² - محمد بن بوزيان، عبد الحميد لخديمي، تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر (دراسة تحليلية وقياسية)، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 02، 2012، ص 188. (بتصرف).
-أيضا: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، مرجع سابق، ص 157.

من جهة أخرى. كما تعتبر الإيرادات في مختلف الاقتصاديات الشق الثاني للموازنة، وهذا لما تقدمه للاقتصاد من وسيلة لتوجيه الاقتصاد الوطني وتمويله، إلا أن الإيرادات العامة في الجزائر ليست مثلها في باقي دول العالم، حيث تحتوي على بعض الخصوصية التي تعود للتركيبة الاقتصادية للدولة ولتنوع مواردها. ويبين الجدول رقم (1) تطور النفقات والإيرادات خلال الفترة 2000-2014.

الجدول رقم (1): تطور الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2014
الوحدة: مليار دج

السنوات	النفقات العامة	النفقات العامة ١ ن د خ %	الإيرادات العامة* ن د خ %	الإيرادات العامة ١ ن د خ %
2005	2 052,0	27.14	1714	22.67
2006	2 453,0	28.85	1841.9	21.66
2007	3 108,6	33.24	1949.1	20.84
2008	4 191,1	37.95	2902.4	26.28
2009	4 246,3	42.60	3275.3	32.86
2010	4 466,9	37.25	3074.6	25.64
2011	5 853,6	40.31	3489.8	24.03
2012	7 058.2	44.55	3804	24.01
2013	6024.1	36.35	3895.3	19.90
2014	6980.3	39.37	3908.4	22.04
المتوسط الحسابي	4643.4	36.76	2985.39	23.99

Source: élaborer par le chercheur selon:

-Ministère des finances, DGPP, Direction du Recueil des Informations, Rétrospective Statistique, Operations du trésor, [en line], Alger, disponible sur: <http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/retrospective>, consulter le: 01/04/2015.

-Ministère des finances, DGPP, Direction du Recueil des Informations, Rétrospective Statistique, Production et valeurs ajoutées par Secteur, [en line], Alger, disponible sur: <http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/retrospective>, consulter le: 01/04/2015.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (1) المنحى التصاعدي للنفقات العامة الإجمالية، حيث ارتفع حجمها باستمرار خلال هذه الفترة، فقد بلغ متوسط معدل الزيادة خلال الفترة "2005-2009"، وهي الفترة التي شهدت البرنامج التكميلي لدعم النمو حوالي 18,26% وهو دليل على قيام الدولة بسياسة توسعية في الإنفاق، حيث تدعمت هذه الفترة ببرامج خاصة رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا ولايات الجنوب. كما نلاحظ استمرار زيادة النفقات خلال

* الإيرادات العامة من دون فائض إيرادات الجباية النفطية.

الفترة 2010-2014، حيث بلغت نسبة الزيادة سنتي 2011 و2012 على التوالي 31.04%، و20.58%، وهذا راجع إلى تبني برنامج التنمية المستدامة خلا الفترة الذي رصد له 286 مليار دولار-

كما نلاحظ من الجدول رقم (1) أن نسبة النفقات العامة إلى الناتج الداخلي الخام ارتفعت بحدة خلال الفترة حيث بعدما كانت تمثل 27.14% فقط سنة 2005، حيث بلغ متوسط نسبة النفقات العامة إلى الناتج الداخلي الخام حوالي 36.76% خلال الفترة وهو دليل على استمرار الدولة في سياستها التوسعية في النفقات.

أما بالنسبة للإيرادات العامة نلاحظ من خلال الجدول رقم (1) المنحى التصاعدي للإيرادات العامة خلال الفترة 2005-2014. حيث تم تسجيل قفزة كبيرة في الإيرادات سنة 2008 بنسبة زيادة عن سنة 2007 ب 48.91%. وقد بلغ متوسط معدل النمو خلال الفترة بحوالي 11.38%. وهو ما يوضح أن نمو الإيرادات العامة كان أقل من نمو النفقات العامة خلال الفترة.

أما بالنسبة لنسبة الإيرادات العامة إلى الناتج الداخلي الخام الذي يعتبر أهم مؤشر دال على حجم الموارد المتاحة لتمويل النفقات العامة للدولة، وقدرات الحكومة على توفير الموارد المالية. فنلاحظ تذبذب النسبة خلال الفترة، وهو ما يوضحه متوسط النسبة بمقدار 23.99% بالرغم من أنها بلغت سنة 2009 حوالي 32.86%.

2- مكانة الجباية النفطية ضمن الإيرادات العامة للدولة

تتضمن الإيرادات العامة في الجزائر ضمن الجدول "أ" الملحق لقانون المالية بابين هما الموارد العادية والجبائية النفطية، حيث تعتبر المحروقات أحد أهم موارد الدولة الاقتصادية منذ تأميمها في 24/02/1971، وأصبحت المورد الأول لخزينة الدولة باعتبارها سلعة ضرورية جداً في مجال الصناعة، وقد استفادت منه الجزائر خلال سنواتها الأولى، وبقي عماد التنمية فيها حتى أيامنا هته باعتبار أن الموازنة السنوية للدولة توضع حسب السعر المرجعي لبرميل النفط.

لعبت المحروقات دوراً هاماً في توفير التمويل لمختلف البرامج التنموية الثلاثة الأخيرة التي عرفتها الجزائر، وهذا من خلال إتباع الدولة لسياسة مالية توسعية تميزت باتساع رهيب في النفقات العامة، حيث يمكن توضيح دور الجباية النفطية في تمويل النفقات العامة للدولة من خلال الجدول رقم (2).

الجدول رقم (2): تطور الجباية النفطية ضمن الإيرادات العامة (2005-2014)

السنوات	الجبائية النفطية (مليار دج)	معدل نمو ج ب %	ج ب / إ ع %	ج ب / ن د خ %
2005	899,0	-	52.45	11.88
2006	916,0	01.89	49.73	10.77
2007	973,0	06.22	49.20	10.40
2008	1 715,4	76.30	59.10	15.53
2009	1 927,0	12.33	58.83	19.33

2010	1 501,7	-22.07	48.84	12.52
2011	1 529,4	01.84	43.83	10.53
2012	1 519,0	-00.68	39.93	09.59
2013	1615.9	6.38	41.48	9.75
2014	1577.7	2.36-	40.36	8.89

Source: élaborer par le chercheur selon:

-Ministère des Finances, DGPP, Direction du Recueil des Informations, op.cit.

من خلال الجدول رقم (2) شهدت الجباية النفطية نمواً متذبذباً خلال فترة الدراسة 2005-2014، حيث سجلت نمواً بسيطاً من سنة 2005 إلى سنة 2007. وبعد ذلك سجلت نمواً هائلاً حيث انتقلت من 973 مليار دج سنة 2007 إلى 1715.4 مليار دج سنة 2008 بأكبر معدل نمو خلال الفترة بـ 76.30%، لتبلغ سنة 2009 قيمة 1927 مليار دج بمعدل نمو 12.33%، إلا أن قيمتها شهدت انخفاضاً خلال الفترة 2010-2012، حيث بلغ المتوسط الحسابي لقيمتها إلى 1516.7 مليار دج بمعدل -20.91%. لترتفع بعد ذلك سنة 2013 بمعدل نمو 6.38 إلا أنها انخفضت في سنة 2014. وعموماً لقد سجل متوسط معدل نمو الجباية النفطية خلال الفترة 2005-2014 معدل 8.35%. في حين بلغ متوسط معدل نمو الموارد العادية خلال الفترة 2000-2012 بـ 15.82%.

ويمكن تأكيد ذلك من خلال مؤشر الجباية النفطية/الإيرادات العامة الذي يظهر في الجدول رقم(2)، والذي يوضح أن النسبة بلغت سنة 2007 مقدار 49.20%، إلا أنها عرفت ارتفاعاً خلال سنة 2008، حيث سجلت نسبة 59.10% كما سجلت سنة 2009 نسبة 58.83%. لتعود النسبة إلى الانخفاض بعد ذلك، حيث انتقلت من سنة 2011 بنسبة 48.84% إلى سنة 2012 بنسبة 39.93% ثم سنة 2013 بنسبة 40.36%، وهذا ما يوضح محاولة التحول إلى الاعتماد على الموارد العادية في التمويل.

يظهر من هذا التحليل أن الدولة الجزائرية تعتمد على الجباية النفطية في تمويل نفقاتها العامة، إلا أنه في السنوات الأخيرة تحاول السلطات الجزائرية التوجه نحو الاعتماد على الموارد العادية. إلا أنه لا بد من الإشارة إلى عجز الموازنة العامة المزمّن وخاصة خلال السنوات الأخيرة والذي يغطي من فائض الجباية النفطية الموجه لصندوق ضبط الإيرادات والذي كان سابقاً يختص بتغطية المديونية العامة أما منذ سنة 2009 فبدأ يغطي العجز لذلك لا بد من معرفة القيمة الحقيقية للجباية النفطية بعد أخذ بعين الاعتبار العجز المغطى.

3- المكانة الحقيقية للجباية النفطية ضمن الموازنة العامة

يرتبط تمويل العجز الموازني بصندوق ضبط الموارد، والمكانة الرئيسية والوحيدة لفائض الجباية النفطية لتمويل هذا الصندوق، الذي يعتمد على أسعار النفط في الأسواق العالمية، تم التوصل إلى نتيجة مفادها أن معظم ما يلج الصندوق كإيراد يتم من خلاله تغطية العجز الموازني وهو بالتالي جزء من الإيرادات العامة ضمن عنصر الجباية النفطية، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول رقم (3)، حيث تم اعتماد فترة 2009-2014 وذلك لأن الفترة السابقة لسنة 2009 تميزت بتسديد الديون العامة عبر صندوق ضبط الموارد.

الجدول رقم (3): النسب الحقيقية لمكونات تمويل النفقات العامة خلال (2009-2014)

السنوات				1	الجباية النفطية
2011	2010	2009	الجباية النفطية (الموازنة العامة)		
1 529,4	1 501,7	1 927,0	تمويل العجز من ص ض إ	2	
1761.4	791.9	364.2	إجمالي الجباية النفطية للموازنة (2+1)	3	
3476.8	2293.6	2291.2	النسبة (3)/(4+3) %	4	الموارد
63.94	59.32	62.95	القيمة		
1 960,4	1 572,9	1 348,3	النسبة (4)/(4+3) %		
36.06	40.68	37.05			
السنوات				1	الجباية النفطية
2014	2013	2012	الجباية النفطية (الموازنة العامة)		
1577.7	1615.9	1 519,0	تمويل العجز من ص ض إ	2	
2965.6	2131.4	2283.2	إجمالي الجباية النفطية للموازنة (2+1)	3	
4543.3	3747.3	3802.2	النسبة (3)/(4+3) %	4	الموارد
66.1	62.18	62.46	القيمة		
2330.6	2279.4	2 284,9	النسبة (4)/(4+3) %		
33.9	37.82	37.54			

Source: élaborer par le chercheur selon:

-Banque d'Algérie, Annexe : Tableaux Statistiques, 2012, 2013, 2014.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3) أن متوسط نسبة إجمالي الجباية النفطية خلال الفترة تمثل نسبة 62.82 %، كما نلاحظ أن هناك تذبذبا في القيمة الإجمالية للإيرادات النفطية الموجهة للموازنة العامة للدولة سواء في إطار جباية بترولية أو في شكل تمويل للعجز الموازني عبر صندوق ضبط الإيرادات، حيث بلغت 2291.2 مليار دج سنة 2009 (سعر البرميل 62.2)، ثم 2293.6 مليار دج سنة 2010 (سعر البرميل 80.2)، ثم ارتفعت بعد ذلك إلى 3476.8 مليار دج سنة 2011 (سعر البرميل 112.9)، و3802.2 مليار دج سنة 2012 (سعر البرميل 111)، لتتخفض بعد ذلك إلى 3747.3 مليار دج سنة 2013 (سعر البرميل 105.87). وقد ارتبطت القيم بمتوسط أسعار برميل النفط.

يمكن القول أن الجزائر تعتمد على الاقتصاد الريعي في تمويل نفقاتها العامة، والذي يمكن أن يتدهور في أي لحظة نتيجة الظروف الاقتصادية العالمية، وخاصة في ظل الأزمات المالية التي تعصف باقتصاديات العالم، وخير مثال على ذلك الأزمة النفطية 1973 والأزمة النفطية 1989/1988. لذلك أصبح من الضروري البحث عن تنشيط القطاعات البديلة لخلق موارد جديدة لتمويل النفقات العامة.

4-مكانة صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات

تمثل الصادرات موردا هاما وفي نفس الوقت مصدرا للعملة الصعبة، حيث تملك الجزائر مقومات تجعلها تراهن على مختلف القطاعات لتبوء مكانة هامة ضمن المجتمع الدولي وإمكانية عدم الاعتماد على موارد النفط، لذلك لابد من تحديد صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات.

من خلال الجدول رقم (4) نلاحظ ارتفاع قيمة الصادرات من قطاع المحروقات من

43.94 مليار دولار سنة 2005 إلى 77.36 مليار دولار سنة 2008 وهذا مرتبط بارتفاع أسعار النفط خلال الفترة إلا أن قيمتها انخفضت سنة 2009 إلى حوالي 44.13 مليار دولار فقط وهذا لانخفاض سعر النفط. وبالرغم من ارتفاعها خلال السنتين الموالتين نتيجة عودة ارتفاع أسعار النفط إلا أنها عادت للانخفاض حتى استقرت سنة 2014 على قيمة 58.42 مليار دولار رغم استمرار أسعار النفط في الارتفاع وذلك نتيجة انخفاض كمية الإنتاج من النفط من حوالي 2.2 مليون برميل إلى 1.9 مليون برميل يومياً سنة 2014.

كما نلاحظ أيضاً ضعف قيمة الصادرات خارج المحروقات رغم كل ما تحتويه الجزائر من مقومات سياحية، فلاحية وصناعية. حيث حققت القطاعات متوسط ب 1.75 مليار دولار خلال الفترة وهو ما يمثل نسبة 2.88% من إجمالي الصادرات في مقابل 97.02% للمحروقات. وهذا ما يبين الارتباط الموجب القريب من التام لصادراتنا بالمنتجات النفطية وأي أزمة في هذا قطاع المحروقات سوف تكون نتائجها وخيمة جداً على الاقتصاد الوطني.

الجدول رقم(4): قيمة الصادرات داخل وخارج قطاع المحروقات في الجزائر(2005-2014)

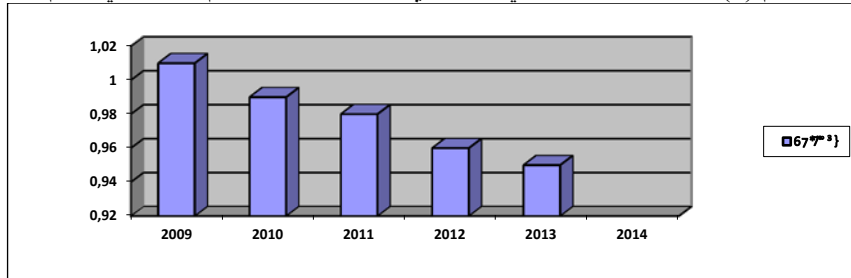
السنوات	قيمة الصادرات من قطاع المحروقات	% من الإجمالي	قيمة الصادرات من خارج قطاع المحروقات	% من الإجمالي
2005	43.94	95.52	2.06	4.48
2006	53.46	97.88	1.16	2.12
2007	58.83	98.87	0.69	1.13
2008	77.36	96.57	1.93	3.43
2009	44.13	97.63	1.07	2.37
2010	55.53	97.32	1.53	2.68
2011	71.43	97.20	2.06	2.80
2012	69.80	97.13	2.06	2.87
2013	63.75	96.72	2.16	3.28
2014	58.42	95.41	2.81	4.59
المتوسط	59.66	97.02	1.75	2.88

Source: élaborer par le chercheur selon:

-Ministère des Finances, DGPP, Direction du Recueil des Informations, Importations et exportations de marchandises par groupes de produits, op.cit.

يعتبر عجز الحكومة عن النهوض بالصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 2005-2014 أمراً غير عادي في ظل الموارد السابقة. كما أن انهيار أسعار النفط التي فقدت ما يقارب ب 50 بالمائة في مدة لا تتجاوز ستة أشهر. وخاصة في ظل انخفاض الاحتياطي من البترول وذلك ما يوضحه الشكل رقم (1).

الشكل رقم (1): تطور نسبة الاحتياطي الجزائري المؤكد من النفط الخام من إجمالي العالم



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، التقرير الإحصائي السنوي، 2014.

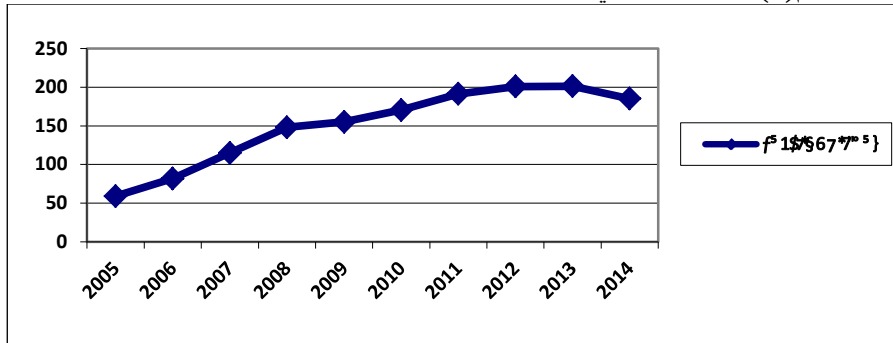
من خلال الشكل رقم (1) نلاحظ انخفاض نسبة الاحتياطي من النفط الخام من إجمالي العالم. إلا أن كمية الاحتياطي الجزائري من النفط تبقى ثابتة بحوالي 4504 مليار متر مكعب حسب بيانات نفس التقرير.

ثالثا- انعكاسات انهيار أسعار النفط في الفترة الأخيرة على الموازنة العامة في الجزائر.

1- سلوك احتياطي الصرف (2014-2005)

تمثل احتياطات الصرف من العملة الصعبة أحد الأشكال الرئيسية لقدرة البلاد على مقاومة الصدمات والتي ستتآكل في ظل بقاء أسعار النفط منخفضة. ولذلك سوف يتم تحليل سلوك احتياطي الصرف من العملة الصعبة خارج الذهب للجزائر خلال الفترة 2005-2014 كما يوضحه الشكل رقم (2).

الشكل رقم(2): تطور احتياطي الصرف للجزائر خلال الفترة 2014-2005



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

-البنك الدولي، بيانات: إجمالي الاحتياطات (بما فيه الذهب، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)، متوفر على: <http://data.albankaldawli.org/indicator/FI.RES.TOTL.CD> تاريخ الإطلاع: 2014/05/04.

نلاحظ من خلال الشكل رقم(2) التزايد المستمر لاحتياطي الصرف في الجزائر خلال الفترة 2005 -2004، حيث يمكن تقسيم الفترة إلى فترتين، الفترة الأولى 2005-2008 وقد شهدت تزايدا كبيرا في قيمة الاحتياطي حيث انتقل من 59.16 مليار دولار سنة 2005 إلى 148.27 مليار دولار سنة 2008 بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ 35.87%. أما الفترة 2009-2012 فقد استمر التزايد ولكن بشكل نسبي حيث انتقل من 155.11 مليار دولار سنة 2009 إلى 201.43 مليار دولار بمتوسط معدل نمو سنوي 6.42%. إلا أن سنة

2014 شهدت انخفاضا هائلا حيث بلغ 185.27 مليار دولار وهو ما يوضح تآكل الاحتياطي الصرف بمعدل (- 8.3%) وهو ما يمثل قيمة 16 مليار دولار وذلك نتيجة انهيار أسعار النفط خلال السداسي الأخير من سنة 2014.

إضافة إلى هذا ما احتواه تقرير صندوق النقد الدولي لشهر أفريل حول تدني احتياطي الصرف في الجزائر، حيث أشارت الهيئة أن الجزائر استهلكت شهر جانفي سنة 2015 فقط ما يفوق 11 مليار دولار، وهو أكبر رقم خسرتة الجزائر في ظرف 30 سنة، مما يعني أن باقي احتياطي الصرف سينفذ في غضون 15 شهرا.

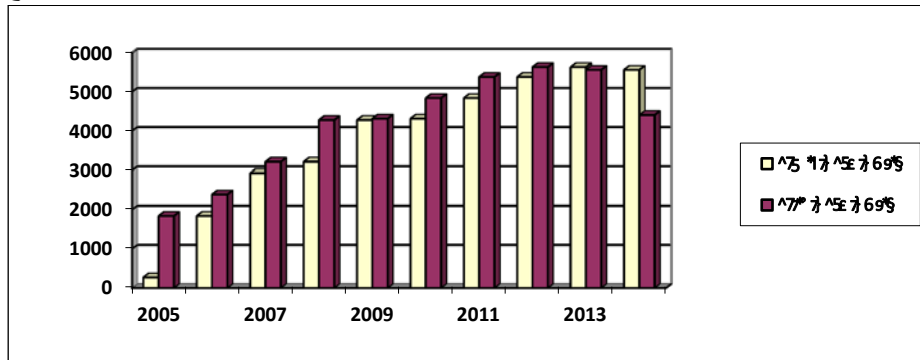
2- سلوك صندوق ضبط الإيرادات (2014-2005)

من المفترض أن يعقد الاعتماد الشديد على إيرادات النفط ذات الصفة المتقلبة عاجلا أو آجلا على السياسة المالية في الجزائر، ولمعالجة هذه المشكلات قامت الكثير من البلدان المنتجة للنفط من بينها الجزائر بإنشاء صناديق ثروة سيادية بهدف تحقيق التوازنات الاقتصادية حيث سمي في الجزائر صندوق ضبط الإيرادات وأنشئ بموجب المادة 10 من قانون الميزانية التكميلية لسنة 2000 المؤرخ في 27 جوان لسنة 2000 وقد تختلف التسميات لكن الهدف واحد ويتمثل في:

- معالجة الاختلالات الناشئة عن تقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية من آثارها السلبية على الاقتصاديات الوطنية
- ادخار جزء من إيرادات النفط للأجيال المقبلة وبالتالي فهي ذات طابع ادخاري.
- معالجة نقص الإيرادات العامة وعجز الميزانية.

الشكل رقم (3): وضعية صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة 2014-2005

الوحدة: مليار دج



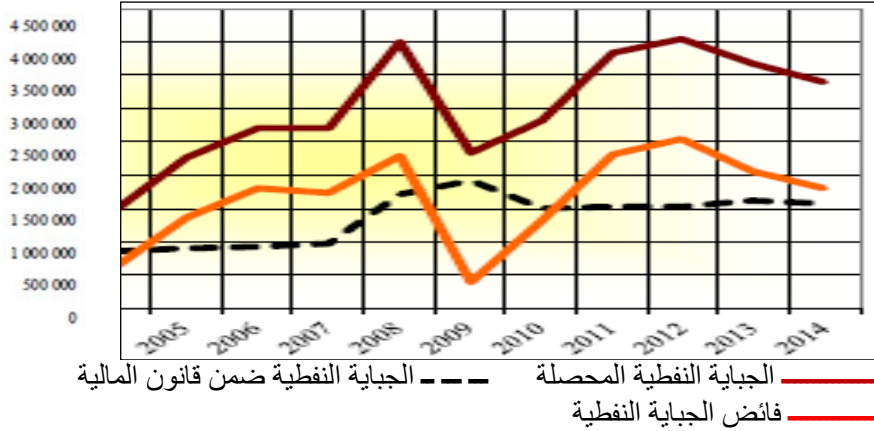
source: Source: élaborer par le chercheur selon:

-Ministère des Finances, DGPP, Fonds de regulation des recettes, disponible sur: <http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/retrospective>, telecharger le: 01/04/2015.

نلاحظ من خلال الشكل رقم (2) أنه خلال الفترة 2008-2005 الفروق الواضحة والدالة على زيادة القيمة الموجودة في الصندوق رغم أن موارد الصندوق كانت موجهة لتغطية المديونية العامة في تلك الفترة. إلا أننا نلاحظ في سنة 2009 عدم زيادة قيمة الصندوق من فائض الجباية النفطية وذلك نتيجة أن ما ورد إلى الصندوق في هذه السنة تم به إعادة تغذية الموازنة العامة عبر تغطية العجز الموازني، إضافة إلى أن فائض الجباية النفطية الموجه للصندوق كان قليلا نتيجة انخفاض فائض الجباية النفطية المرتبط بانخفاض سعر النفط في هذه السنة بـ 61.06 دولار. ويمكن تأكيد ذلك من خلال الشكل رقم (4) الذي

يوضح ارتباط الفائض بالجباية النفطية المحصلة وعدم ارتباط الجباية النفطية ضمن قانون المالية بها إلا أن تغطية العجز سوف تؤدي إلى تآكل رصيد الصندوق.

الشكل رقم (4): فائض الجباية النفطية الموجه لصندوق ضبط الإيرادات 2005-2014



source:-Ministère des Finances, DGPP, Fonds de regulation des recettes, op.cit.

كما نلاحظ خلال الفترة 2010-2012 زيادة قيمة موارد الصندوق إلا أنها لم تكن متزايدة بالشكل المطلوب بالرغم من الارتفاع الهائل لأسعار النفط وهذا نتيجة تغطية العجز المزمع في الموازنة. كما نلاحظ تآكل نسبي في رصيد الصندوق خلال سنة 2013 بنسبة - 1.3%، إلا أنه واصل التآكل بشكل رهيب في سنة 2014 بحوالي 20% وذلك نتيجة انخفاض أسعار النفط وكمية إنتاجه.

إذن يمكن القول أنه خلال السنتين اللاحقتين في حالة استمرار انخفاض أسعار النفط سوف يتآكل كامل رصيد الصندوق ويصبح الصندوق لا جدوى منه.

3- العلاقة بين أسعار النفط والإيرادات الحقيقية للموازنة العامة في الجزائر

يمكن توضيح العلاقة بين أسعار النفط والإيرادات الحقيقية للموازنة العامة في الجزائر من خلال تطور أسعار النفط وإيرادات الجباية النفطية الحقيقية (بعد تغطية العجز الموازني)، وإيضاح مدى ارتباطها من خلال الجدول رقم (5)

الجدول رقم(5): تطور أسعار النفط والإيرادات العامة الحقيقية من الجباية النفطية في الجزائر

الوحدة: مليار دولار

السنوات	أسعار النفط	الجباية النفطية (الموازنة العامة)	السنوات	أسعار النفط	الجباية النفطية (الموازنة العامة)
2005	50.64	899.0	2010	77.45	2293.6
2006	61.08	1007.5	2011	107.46	3476.8
2007	69.08	1504.9	2012	109.45	3802.2
2008	94.45	2293.5	2013	105.87	3747.3
2009	61.06	2291.2	2014	96.29	4543.3

Source: élaborer par le chercheur selon:

-OPEC, Monthly oil market report, Feature article: Oil market developments, 10 June 2015.p: 6.

نلاحظ وجود علاقة موجبة قوية بين تغيرات أسعار النفط والجبابة النفطية الحقيقية الموجهة للموازنة العامة حيث نلاحظ ازدياد قيمة الجبابة النفطية خلال الفترة 2005-2008 نتيجة ازدياد أسعار النفط. لتتخفص بعد ذلك سنة 2009 نتيجة انخفاض سعر برميل النفط من 94.45 دولار إلى 61.06 دولار للبرميل. لتعود بعد ذلك قيمة الجبابة النفطية إلى الارتفاع خلال الفترة 2010-2012 بسبب ارتفاع أسعار النفط إلى حوالي 109.45 دولار للبرميل سنة 2012، كما انخفضت بشكل نسبي في سنة 2013 بسبب الانخفاض النسبي لأسعار النفط إلى 105.87 دولار للبرميل. ومنه يمكن القول أن تغير أسعار النفط لها أثر موجب طردي على قيمة الجبابة النفطية الموجهة للموازنة العامة. ومنه ستخفص قيمة الموارد من الجبابة النفطية في سنة 2015، لأن متوسط سعر البرميل من النفط خلال السداسي الأول من سنة 2015 سجل حوالي 57.37 دولار للبرميل.

الخاتمة:

تناول هذا المقال إشكالية انعكاسات انهيار أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر وقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

-تتعتمد الجزائر بشكل رهيب في تمويل الموازنة العامة للدولة على الجبابة النفطية والتي ترتبط بشكل مباشر بأسعار النفط في الأسواق العالمية.

- صادرات الجزائر خارج المحروقات خلال الفترة 2005-2014 كانت ضعيفة جدا رغم الموارد الهامة التي تم ضخها في الاقتصاد الوطني.

- سوف تتآكل مختلف احتياطات الجزائر سواء من احتياطات الصرف أو ما هو موجود في صندوق ضبط الإيرادات على المدى القصير خلال الفترات اللاحقة، وسوف تقع الجزائر فيما لا يحمد عقباه في حالة لم تتحقق التنبؤات بتوقف انهيار أسعار النفط.

ويمكن تقديم التوصيات التالية:

-لا بد على الدولة الجزائرية من تحقيق صادرات خارج المحروقات في ظل انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية وشح الآبار عن توفير الإنتاج النفطي اللازم لتغطية هذا الانخفاض في الأسعار، إلا أن ما رأيناه سابقا ينبئ بصعوبة المهمة حيث في ظل الموارد المحصل عليها في الفترات السابقة والسياسات المالية التوسعية التي لم نستفد منها بالشكل المطلوب الذي من المفروض أن يحول نسبة الصادرات من النفط من 97 من الصادرات إلى 50 على الأقل، إلا أن كل ما تم صرفه لم يشفع لنا في التقليل النسبي من هذه النسبة.

-يمكن التوجه إلى البدائل الإستراتيجية سواء الفلاحة، الصناعة، السياحة... للتقليل من التبعية لربع المحروقات والحد من الاستيراد اللذان تسببا في تسجيل عجز في ميزان المدفوعات. ولكن قبل ذلك لا بد من الاهتمام بالرأس المال البشري وبناء السلوك وزرع فكر العمل وتعلم الحرف عبادة قبل أن تكون حفظا للكرامة. وكل هذا مبني على إرادة سياسية صادقة وقوية.

- لا بد من التيسير الحذر لاحتياطات الصرف وإصلاح المنظومة المصرفية ووضع حلولاً مؤقتة لمواجهة الصدمات المحتملة.

- تشديد الرقابة على القطاع المصرفي ووضع آليات كفيلة للحد من منع تحويل العملة الصعبة إلى الخارج ومحاولة استرداد الأموال المحولة ومحاربة ظاهرة تبييض الأموال التي شكلت ظاهرة كبيرة خلال السنوات الأخيرة.

قائمة المراجع:

- 1-إبراهيم بلقطة، تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة (2000-2009)، مجلة الباحث، العدد 12، سنة 2013.
- 2-ماجد إبراهيم عامر، الواقع والأفاق المستقبلية للطلب على النفط الخام والغاز الطبيعي في الدول الصناعية والانعكاسات على الدول الأعضاء، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد الأربعون، العدد 149، 2014.
- 3- محمد بن بوزيان، عبد الحميد لخديمي، تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر (دراسة تحليلية وقياسية)، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 02، 2012.
- 4-البنك الدولي، بيانات: إجمالي الاحتياطيات (بما فيه الذهب، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)، متوفر على: <http://data.albankaldawli.org/indicator/FI.RES.TOTL.CD>، تاريخ الإطلاع: 2014/05/04.
- 5-بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2014.
- 6- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، التقرير الإحصائي السنوي، 2014.
- 7- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، تقرير الأمين العام السنوي، 2013.
- 8-Banque d'Algérie, Annexe : Tableaux Statistiques, 2012, 2013, 2014.
- 9-OPEC, Monthly oil market report, Feature article: Review of developments in the world economy, 10 September 2014.
- 10-OPEC, Monthly oil market report, Feature article: Oil market developments, 10 June 2015.
- 11-Ministère des finances, DGPP, Direction du Recueil des Informations, Rétrospective Statistique, Operations du trésor, [en line], Alger, disponible sur: <http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/retrospective>, consulter le: 01/04/2015.
- 12-Ministère des finances, DGPP, Direction du Recueil des Informations, Rétrospective Statistique, Production et valeurs ajoutées par Secteur, [en line], Alger, disponible sur: <http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/retrospective>, consulter le: 01/04/2015.
- 13-Ministère des Finances, DGPP, Direction du Recueil des Informations, Importations et exportations de marchandises par groupes de produits. [en line], disponible sur: <http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/retrospective>, consulter le: 01/04/2015.
- 14 -Ministère des Finances, DGPP, Fonds de regulation des recettes, [en line],disponible sur: <http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/retrospective>, consulter le: 01/04/2015.